Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale

Vol 15 N°1. Année 2021
EISSN 2600- 6502

تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) على القطاع السياحيالعالمي والعربي

THE REPERCUSSIONS OF THE CORONAVIRUS PANDEMIC(COVID 19) ON THE GLOBAL AND ARAB TOURISM SECTOR

صباح براجي [1]

[1] جامعة العربي التبسي، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة (تبسة، الجزائر)، Sabah.bradji@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام : 2020/07/30 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/10/19 ؛ تاريخ القبول : 2021/02/23

ملخص

يلعب قطاع السياحة دورًا مهمًا في تعزيز الاقتصاد، باعتباره محرك للنمو الاقتصادي، وله آثار إيجابية من حيث توليد عوائد النقد الأجنبي وخلق فرص العمل، وتحفيز الاستهلاك المحلي، وعليه فقد اعتبر كخيار استراتيجي للإنطلاق الاقتصادي والتنويع، بالنظر إلى ما يتمتع به من قوة ومرونة نسبية.

إلا أن الأزمة الصحية جراء الانتشار الواسع لفيروس كورنا المستجد، تسببت من خلال فرض قيود السفر العالمية غير المسبوقة، بأشد اضطراب للقطاع السياحي منذ الحرب العالمية الثانية. حيث سجل انخفاض بنسبة قد تصل إلى 78 % في عدد السائحين الدوليين، وهناك حوالي 120 مليون وظيفة سياحية مباشرة في خطر ضمن أسوء السيناريوهات، ومن المتوقع أن تنخفض نسبة مساهمة القطاع في الاقتصاد العالمي إلى 6,8 ترليون دولار في سنة 2020.

وقد اعتبر تنشيط السياحة الداخلية كمرحلة أولى واعتماد نظام إدارة للأزمة السياحة، بمثابة حلول ظرفية، لابد أن تدعم بحلول طويلة المدى تتمثل في إدماج عناصر البيئة وسلامتها كجزء هام في النشاط السياحي.

الكلمات المفتاحية: قطاع السياحة، جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، القيود المفروضة على السفر، أزمة قطاع السياحة.

تصنيف JEL: G01 , F02 ,L83

ABSTRACT

Tourism sector plays an important role in boosting the economy. that tourism as an engine for economic growth, with positive impacts in terms of generating foreign exchange earnings, creating employment and income, and stimulating domestic consumption. it was considered as a strategic option for economic Recovery and diversification, so as a relative strength and resilience.

However, the widespread of the coronavirus, caused the most disruption to the tourism sector .it is recorded a decrease by 78 % in the arrivals, and there are 120 million direct tourism jobs lost in the worst-case scenario, and that expacted a decrease by 6.8 trillion dollars inthe contribution in global economy in 2020.

The revitalization of domestic tourism, and the management for the tourism crisis, as temporary solutions, but it must be supported by long-term solutions with the integration of environmental elements and their safety , Which an important part of tourism activity.

Keywords : tourism sector, COVID-19 pandemic, travel restrictions, Tourism sector crisis.

JEL classification : L83 ,F02 .G01

[1] صباح براجي: Sabah.bradji@univ-tebessa.dz

مقدمة

يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات الإستراتيجية ضمن البنية الهيكلية للاقتصاديات، بالاستناد إلى خصائصه التي تحفز النمو السريع والمستمر للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك بتجاوز جدلية إعادة النظر في الهيكلة العامة للاقتصاديات تحت وطأ الآثار الكارثية التي خلفها كورونا لصالح بعض القطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعات الغذائية، والصناعات الصيدلانية، وقطاعات الصناعات التكنولوجية باعتبارها الأكثر قدرة للحفاظ على استمرارية واستدامة النمو الاقتصادي.

فقطاع السياحة الذي شهد أزمة خانقة ليس لها مثيل، جعلته القطاع الأكثر تضررا والأثقل تكلفة فيما يتعلق بفاتورة الإغلاق الكبير، بيد أنه لا يمكن إنكار احتفاظ هذا القطاع بوزنه النسبي الهام ضمن أجندات التنمية الاقتصادية المستدامة، لاسيما للدول التي تعول على عوائد هذا القطاع.

وعليه فإن يتعين تحليل الآثار المترتبة على هذا القطاع على المستوى العالمي والعربي، وتحليل مختلف السيناريوهات المحتملة في حالة استمرار انتشار الوباء أو انحساره، لتحديد الانعكاسات المترتبة على هذا القطاع، وبحث الحلول الممكنة للتعافي، وتقليص الآثار التي خلفها الانكماش السياحي خاصة وأن مرحلة ما بعد التعافي سوف تحمل تحديات حاسمة لهذا القطاع، لعل أهمها تزايد حدة المنافسة الدولية، وصعوبة الاستقطاب السياحي للدول العربية مقارنة بالوجهات السياحة الأكثر سيطرة على مستوى السوق السياحي العالمي.

انطلاقا من هذا الطرح، فإنه يمكن بعث الإشكالية الرئيسية التالية

ما أبرز الآثار المترتبة على قطاع السياحة العالمي والعربي جراء تفشي جائحة كورونا ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ومعالجتها، فسيتم اعتماد فرضي مفادها أن مرونة وقو القطاع السياحي العالمي قلصت الأثر الذي خلفته الازمة الصحي بفعل جائحة كرونا .

وسيتم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي ضمن بناء لبنات هذا البحث، ومعالجة الإشكالية ضمن محورين أساسيين:

- الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي وتطوره على المستوى العالمي؛
- أثر جائحة كورونا على القطاع السياحي.

1- الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي وتطوره على المستوى العالمي

1-1- التأثير الاقتصادي لقطاع السياحة والسفر

يكتسي القطاع السياحي أهمية بالغة على المستوي الدولي وكذلك المحلي والقومي، بل إن إيراداته تمثل بندا مهما في اقتصاديات العديد من الدول ذات المقومات السياحية والموسومة كوجهات سياحية، فقطاع السياحة يعد محرك هام للنمو والتنمية الاقتصادية والإجتماعية، حيث وجدت العديد من الدراسات في مختلف البلدان النامية حول العالم علاقة إيجابية وهامة بين السياحة والنمو الاقتصادي، ووجدت دراسات العلاقة بين التخصص السياحي ومعدلات النمو الاقتصادي، أن الدول الصغيرة تنمو بشكل أسرع خاصة عندما تكون متخصصة للغاية في السياحة.كما تم وصف السياحة بأنها لها تأثير كرة الثلج في المساهمة في النمو الاقتصادي، والسياحة فرصة للتنويع الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات خيارات التصدير القليلة.(Richardson, Robert B, 2014 ,P-P:2-3)

فالقطاع السياحي له دور استراتيجي في خلق الوظائف وفرص العمل بصورة مباشرة وغير مباشرة، نظرا لخاصية تشابكه مع باقي القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وبعث مصادر الدخل، خاصة عبر المشاريع الصغيرة وما يقترن بها من الترابط الأمامي والخلفي للأنشطة الاقتصادية الأساسية والمكملة لهذا القطاع،كما أنه مصدر هام للنقد الأجنبي والتحويلات من الخارج عبر تدفق النقد الأجنبي سواء المحصل من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة، أو تلك المحصلة في سياق الخدمات السياحية، كمقابل من التأشيرة وإنفاق السائحين، وبالتالي فالسياحة توفر قدرا هائلا من النقد الأجنبي الذي يمكن أن يعزز التنمية المستدامة، وخاصة في البلدان النامية التي تعتمد السياحة كمصدر أساسي(Ekanayake E., Long A.E, 2012,P- P:61–63) ، وتعتبر عائدات السياحة بديلاً عن عائدات التصدير، وتساهم كثيرًا في تحسين ميزان المدفوعات.(Scheyvens & Russell, 2012,P- P:417– 436)

تبعا لتقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة الذي يغطي 185 دولة و25 منطقة من العالم، فقد بلغت المساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي GDP سنة 2017 بحوالي 3,2% أيما يعادل 2.570 مليار دولار أمريكي مع توقع وصول هذه النسبة إلى 4 % في سنة 2018 بما يعادل 2.674 مليار دولار في سنة 2018 (World Travels And Tourism Council, MARCH 2018,P:03). وقد اقترنت هذه التوقعات بموجهة الانتعاش التي يشهدها القطاع السياحي.

أما في سنة 2018 فقد بلغت المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي العالمي حوالي 10.4%، بما يعادل 8272.3 مليار دولار، منها مساهمة مباشرة بلغت 3,6 % (تعتبر هذه النسبة أدنى من التوقعات التي أقرها مجلس السفر والسياحة العالمي في سنة 2017) وفي سنة 2019 تلخص التأثير المباشر وغير المباشر للسفر والسياحة في مساهمة بقيمة 8,9 ترليون دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي للعالم، أي 10,3%من الناتج المحلي الإجمالي. (World Travels And Tourism Council, 2020)ويمكن توضيح تطور المساهمة الإجمالية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: مساهمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لقطاع السفر والسياحة في جميع أنحاء العالم 2000-2019.

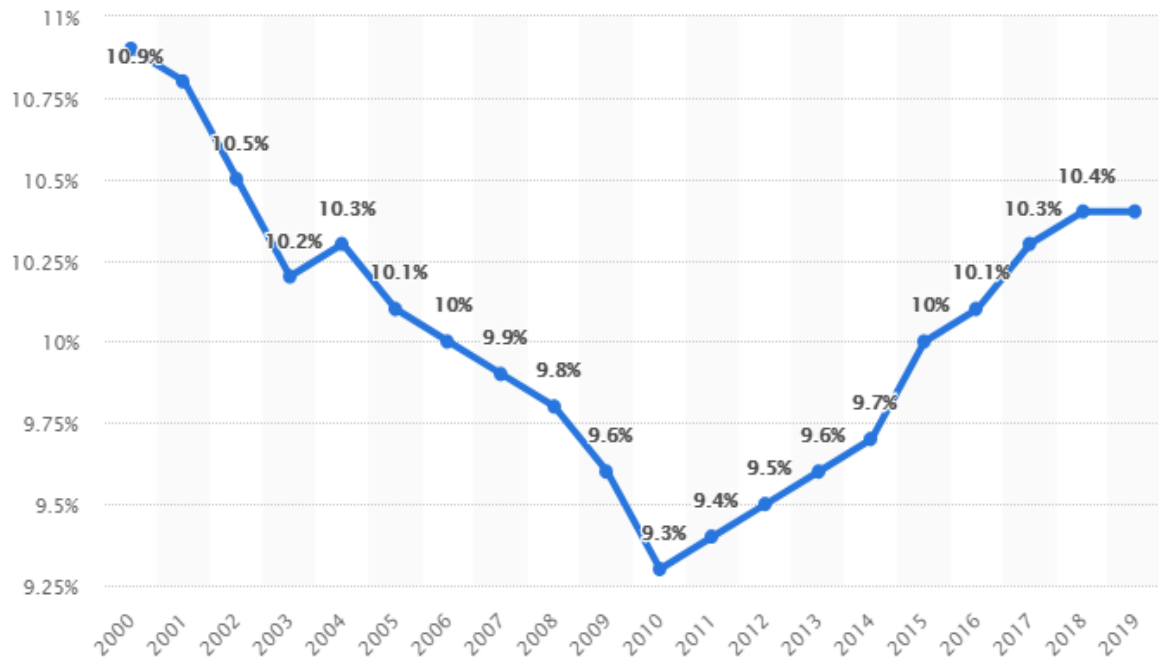

Source :https://www.statista.com/statistics/1099933/travel-and-tourism-share-of-gdp/

يتضح من خلال الشكل أن السياحة الدولية شهدت تراجعا في نسبة المساهمة في الناتج المحلي للعالم، بيد أن نسبة التراجع كانت ضعيفة حيث عادت إلى الانتعاش بوتيرة جيدة بعد الأزمة العالمية المالية لتحقق نسبة مساهمة إجمالية في سنة 2019 بلغت 10,4 % من إجمالي الناتج المحلي في العالم، بما يبرهن على مرونة قطاع السياحة، وقدرته العالية على استرداد الانتعاش، رغم وجود أزمات متفرقة على مدى الفترة 2010 -2019، بل أنه اعتبر قاطرة للنمو ضمن باقي القطاعات الاقتصادية.

وعلى صعيد أسواق العمل، بلغت المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في إجمالي سوق العمل بالعالم 9.9% أي ما يقدر بـ 313.2 مليون فرصة عمل، ومن المتوقع أن تزيد مساهمة القطاع بنسبة 3% خلال 2018 ليصل عدد الفرص التي يوفرها القطاع إلى 322.6 مليون فرصة عمل وفي سنة 2019 تم استحداث 330 مليون وظيفة أي ما يعادل 10,4 % من إجمالي العمالة في العالم على مدى الخمس سنوات الماضية.

وأفاد ذات التقرير بأن إنفاق المسافرين حول العالم بلغ خلال السنة الماضية، 1.49 تريليون دولار أي ما يمثل 6.5% من إجمالي الصادرات بالعالم، ومتوقع أن يصل إلى 2.31 تريليون دولار في العام 2028، أي ما يعادل 6.9% من إجمالي الصادرات بالعالم.

وبلغت الاستثمارات السياحية بالعالم 4.882 مليار دولار بما يعادل 4.5% من إجمالي الاستثمارات بالعالم خلال سنة 2017، ومن المتوقع أن تصل إلى 3.1408 مليار دولار بحلول سنة 2028، بما يعادل 5.1% من إجمالي الاستثمارات حول العالم. كما توقع التقرير أن يصل أعداد الزائرين الدوليين بالعالم إلى 2.09 مليار زائر بحلول سنة 2028 ، مما يثمن دور هذا القطاع في تحسين المستوى المعيشي، والتمكين لمجموعة واسعة من فئات المجتمع وخاصة الشباب.

وبالتالي فإن السياحة أصبحت تمثل صناعة متكاملة، ويمكن اعتمادها كلبنة أساسية ضمن أجندة التنمية الشاملة، شريطة استجابة هذه الأخيرة لفلسفة الاستدامة، أي التوجه نحو ما يعرف بالمفهوم الجديد للتنمية السياحية. وتجدر الإشارة

إلى أن المفهوم الجديد للتنمية السياحية، سوف يلقى تحديث بعد إنتهاء أزمة كورونا لاستيعاب الثغرات التي كبدت قطاع السياحة خسائر كبيرة مقارنة مع باقي القطاعات.

فبالنظر إلى قدرة السياحة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد تم إدراجها على وجه الخصوص ضمن الأهداف 8و12 و14 المتعلقة بالنمو الاقتصادي الشامل، والمستدام، والاستهلاك، والإنتاج المستدامان، والاستخدام المستدام للمحيطات والموارد البحرية على التوالي، وبالتالي فإن السياحة تتموقع بصورة إستراتيجية ضمن خطة الاستدامة 2030، (World Tourism Organization,2020) وهو ما يضع تساؤلات حاسمة حول الأجندة التنفيذية، والتي تحتاج تمويلا واستثمارا هاما في التكنولوجيا والبنية التحتية والموارد البشرية خاصة بعد الآثار الخطيرة للأزمة الصحية العالمية COVID-19 والوضع الهش للاقتصاد العالمي.

1-2- تطور القطاع السياحي على المستوى العالمي قبل الازمة الصحية COVD-19

سجلت السياحة الدولية منحى تصاعدي في معدلات النمو المحققة ،كما حافظ على استمراريته بإستثناء بعض التراجع جراء بعض الصدمات العابرة، حيث شهدت السياحة الدولية تراجعا في سنة 2003 بفعل تفشي وباء (سارس) SARS، وفي سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية، وكذلك أثناء حرب العراق، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أن مدة التعافي لم تتجاوز بضعة أشهر مما يدلل على القوة والمرونة النسبية التي يتمتع بها القطاع السياحي الدولي، ذلك أن القطاع السياحي الدولي تمكن من تحقيق الانتعاش خلال أشهر قليلة بعد إندلاع الأزمات التي تضرر منها، من خلال عودة الحركية السياحية، ونمو عدد السائحين في العالم وفق ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم: :اثر الازمات الثلاث السابقة على تطور عدد السائحين في العالم

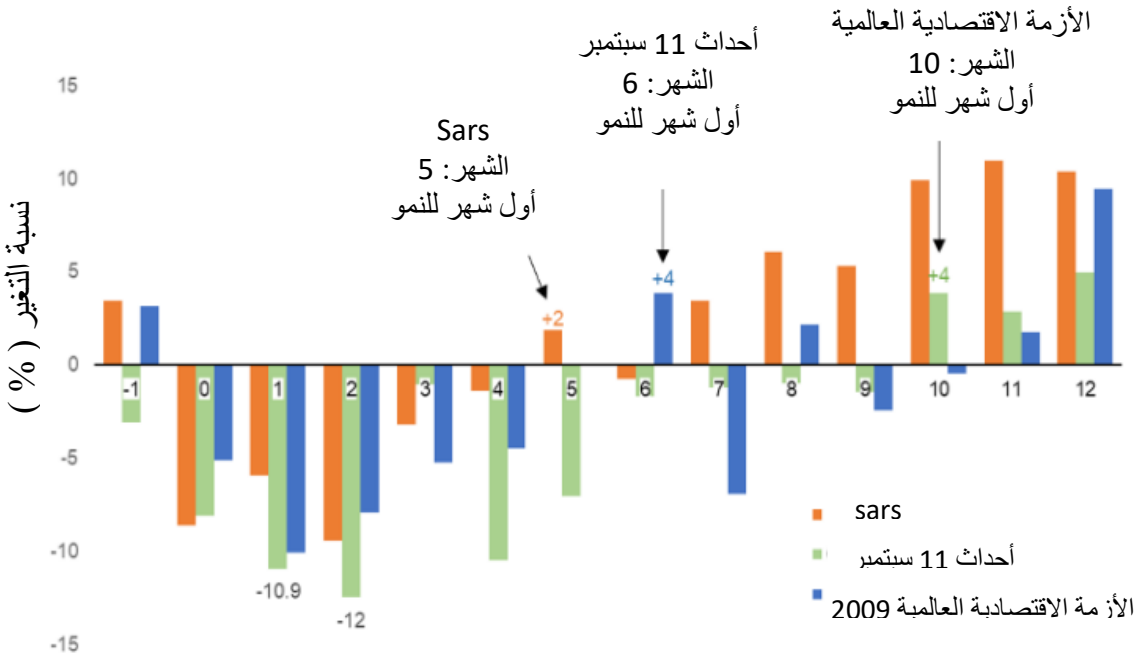

Source : UNWTO, INTERNATIONAL TOURISM AND COVID-19https://www.unwto.org/international-tourism-and-covid-19

ملاحظة:الشهر 0 بالنسبة لأحداث 11 سبتمبر هو سبتمبر 2001 ،بالنسبة ل SARS هو مارس 2003،و بالنسبة للأزمة الاقتصادية العالمية 2009هوجانفي 2009

إنما يلخص الشكل رقم :02 عناصر هامة تؤثر على النشاط السياحي وحركية هذا القطاع، مثل ارتباطه بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، ومدى قوتها، حيث أن تعافي القطاع السياحي من الأزمة الاقتصادية العالمية 2009 جاء بعد قرابة العشرة أشهر منذ اندلاع الأزمة التي أدت إلى تسجيل إنخفاض في عدد الوافدين الدوليين بنسبة 4 % أي انخفاض بحوالي 37 مليون وافد دولي، كذلك فإن الاستقرار السياسي والأمني، له أثره الواضح على النشاط السياحي، وهو ما يفسر تراجع عدد السائحين في العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر،كما أن لجانب السلامة الصحية أثر أيضا على النشاط السياحي، حيث أن التعافي فيما يتعلق بتراجع عدد السائحين بنسبة 0,4 % أي حوالي 3 ملايين سائح، بسبب تفشي وباء SARS، كان بعد حوالي خمسة أشهر، وتعتبر أقصر فترة يستعيد فيها النشاط السياحي نموه مقارنة مع الأزمات الأخرى، ومرد ذلك القدرة على التحكم في الوباء وبالتالي انحساره، وكذلك تبقى الأزمات الاقتصادية هي الأكثر تأثيرا،

وهو ما سوف يفسر لاحقا التأثير العميق لجائحة كورونا على القطاع السياحي وذلك بسبب تحول الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية خانقة، أدت إلى انكماش الاقتصاد العالمي إجمالا.

وقد استمر الانتعاش القوي للقطاع السياحي خلال الفترة الأخيرة، وذلك على الرغم من سيادة أوضاع غير مستقرة، في سياق ضعف الاقتصاد العالمي، والتوترات الجيوسياسية والاجتماعية والتجارية، فضلاً عن الأداء غير المتكافئ بين أسواق السفر الرئيسية. حيث توقعت منظمة السياحة العالمية أن قطاع السياحة العالمي سوف يحقق معدل نمو في سنة 2020 بنسبة 4 %، خاصة وأن عدد السائحين في العالم بلغ 1.33 مليار سائح سنة 2017 وارتفع بنسبة 4 % في سنة 2018مسجلا حوالي 1.4 مليار سائح، وحافظ على نفس وتيرة النمو في سنة 2019 ليبلغ عدد السائحين حوالي 1.46 مليار سائح(UNWTO, May 2020,P :15-17) ، وبالتالي فإن هذه الانتعاش المستمر للقطاع السياحي العالمي الذي حقق زيادة بحوالي 64 % منذ أزمة 2009، ونمو بنسبة 117 % منذ سنة 2000 في السياحة الوافدة الدولية (UNWTO, 2020) ، بما يؤكد القوة والمرونة النسبية له، -ولكن هل هي كافية لاستيعاب الصدمات المحتملة مستقبلا-، وقد أظهر أحدث بحث سنوي ل WTTC أن قطاع السفر والسياحة شهد نمو بنسبة 3,5 % (وقد إحتل المرتبة الثالثة بعد قطاع المعلومات والاتصالات (4,8 %) و قطاع الخدمات المالية (3,7) في سنة 2019 متجاوزا النمو الاقتصادي العالمي (2,5 %) للسنة التاسعة على التوالي،(World Travels And Tourism Council, June2020,P:01) وخلال الخمس سنوات الماضية، تم إنشاء واحدة من كل أربع وظائف جديدة من قبل قطاع السياحة، ليكون بذلك خيار استراتيجي لتوليد فرص العمل، وهذا ما جعله ضمن أولويات أجندات التنمية ضمن الاقتصاديات، وفتح المجال للاستثمار فيه، ورفع تنافسيته خاصة للإقتصاديات التي تعتزم الاستفادة من سلاسل القيمة في السوق السياحية الدولية، بيد أن عنصر المفاجأة لسنة 2020 ، أدى إلى انتكاسة كبيرة، وغير متوقعة لهذا القطاع بعد انتشار فيروس كورونا المستجد من ووهان الصينية في أواخر ديسمبر 2019 نحو أكثر من 200 دولة في العالم،وهو ما كان مبررا كافيا لإعادة النظر في مدى قوة القطاع، وطرح نقاشا حول الإصلاحات الممكنة والتغييرات لتقليص أثر الصدمات المحتملة، وعدم خسارة ما تم تحقيقه بعد أكثر من عشر سنوات من الأداء الجيد للقطاع السياحي العالمي.

2- أثر جائحة كورونا على القطاع السياحي

2-1- المشهد العام للقطاع السياحة:مناقشة سيناريوهات منظمة السياحة العالمية

إن الانتشار السريع والواسع النطاق لعدد حالات COVID-19، جعل قيود السفر تعمم ومن وهان التي شهدت الإغلاق المحلي ابتداء من 23 جانفي إلى معظم بلدان العالم مع نهاية مارس، وعليه فإن أكثر من 90 % من سكان العالم يقعون تحت طائلة قيود السفر الدولية، بالإضافة إلى بعض القيود على الحركة الداخلية، وهو ما يفسر النتيجة المنطقية والثقيلة التي مست قطاع السياحة والسفر، والتي تعمقت بسيادة حالة عدم اليقين والسياسات المصممة للاستجابة لديناميكية الوباء، وقد كانت هذه الأسباب كافية لتبرير توقعات منظمة السياحة العالمية لسنة 2020، والتي تم تعديلها مع بعث مجال لإمكانية انخفاضها أكثر، حيث أن الوباء سوف يؤدي إلى انخفاض عدد السائحين الدوليين بنسبة تتراوح بين 1% إلى 3 % مقارنة بسنة 2019 ،أي انخفاض بحوالي 15 إلى 44 مليون وافد دولي، في حين كان من المتوقع تسجيل نمو يتراوح بين 3%إلى4 %،وقد صدرت هذه التوقعات بتاريخ 26 مارس 2020، وبعد ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ، تم تحديث هذا التقييم إلى تقدير الخسارة في الوافدين الدوليين إلى ما بين 20% -30 % بما يعكس الوضعية الحرجة لقطاع السياحة بسبب القيود المفروضة على السفر وحالات الإغلاق.(Gössling, Scott, & Hall, 2020,P:07) خاصة وأن عدد الإصابات المؤكدة في العالم بلغت أكثر من 15 مليون إصابة، وأكثر من 641 ألف حالة وفات بتاريخ 25 جويلية 2020. وعلى الرغم من أن قطاع السياحة اعتبر نظاما مرنا للصدمات، حيث لم تؤدي الأزمات التي عاشها منذ بداية الألفية، والتي تم توضيح أهمها في الشكل رقم 01، إلى انخفاض طويل الأجل في التنمية العالمية للسياحة، إلا أن الأزمة الصحية الحالية يمكن أن تعيد تقييم مدى قوة ومرونة وقابلية الإستدامة لهذا القطاع الإستراتيجي.

فتأثير انتشار وباء كوفيد-19 كان أشد ثقلا على قطاع السياحة، منه على القطاعات الاقتصادية الأخرى، بسبب الشلل الذي مس الحركة السياحية والصناعات المرتبطة بها، بشكل كامل ولمدة فاقت الأربعة أشهر، وتخفيض الدول السياحية لخططها بسبب سيادة نظرة متشائمة للمستقبل حيث أن المنظمات الدولية أجمعت على الرغم من اختلاف النسب المصرح بها، على أن الاقتصاد العالمي يشهد أسوء حالة ركود منذ الكساد الكبير في سنة 1929، وذلك انطلاقا من معطيات تسجيل انكماش اقتصادي (dounturn Economic)في أغلب اقتصاديات العالم، حيث تشير التوقعات إلى انكماش نسبته 5,2 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي في سنة 2020(World Bank, 2020) خاصة وأن الشريك التجاري الرئيسي لكل دول العالم (الصين) قد أعلن حالة طوارئ، وقد أقرت منظمة الأمم المتحدة بأن نمو الاقتصاد العالمي لن يتجاوز 2 %، (United Nations, 2020) مفسرة ذلك بالمشهد الإقتصادي القائم منذ 2019،وحالة عدم اليقين التي سببتها جائحة كورونا،

وأيدت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي هذه التوقعات، حيث أكدت بأن نمو الاقتصاد العالمي لن يتجاوز 2,4%. (OECD, 2020)، وهو ما سوف ينعكس على أداء قطاع السياحة.

وأشارت وكالة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بأنه إلى جانب العواقب البشرية المأساوية لوباء فيروس كوفيد -19، فإن عدم اليقين الاقتصادي الذي أحدثه، سيكلف الاقتصاد العالمي على الأرجح تريليون دولار في سنة 2020. حيث سيشهد الاقتصاد العالمي تباطؤ إلى أقل من 2% مقارنة مع ما كان متوقع في سبتمبر من نفس السنة حسب ما صرح به 'Richard Kozul-Wright 'ريتشارد كوزولرايت مسؤول وحدة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد. (United Nations, 2020) مما يدفع جليا نحو رسم سيناريو للانكماش على مستوى العالم، وهو أعمق انكماش يسجل منذ ثمانية عقود. وبالتالي فإن هذا الانكماش والتراجع الذي يخيم على المشهد الاقتصادي العالمي، له آثاره المباشرة وغير المباشرة على عناصر المنظومة السياحية، لاسيما من خلال تراجع الاستهلاك، وتغير ميول المستهلكين نحو الاحتياجات الأساسية وتعطل آلية الاستثمار، ولاسيما في المجال السياحي، بسبب حالة عدم اليقين وارتفاع التكاليف وتواصل حالة الإغلاق. فمن المتوقع أن تنخفض نسبة مساهمة القطاع في الاقتصاد العالمي من 8,9 ترليون مسجلة في سنة 2019 الى 6,8 ترليون دولار في العام 2020 أي انخفاض بحوالي 2,1 ترليون دولار أمريكي مما يهدد بخسارة 75 مليون وظيفة، وذلك باعتماد البيانات المسجلة في الربع الأول من سنة 2020، (المنظمة العربية للسياحة، 2020، ص: 11) ومن المتوقع أن تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (التي تشكل حوالي 80%من قطاع السياحة) بشكل خاص. وسوف يؤثر ذلك على الملايين من سبل العيش في جميع أنحاء العالم، خاصة في المجتمعات الضعيفة التي تعتمد على السياحة كوسيلة لتحفيز تنميتها وإدماجها الاقتصادي(UNWTO, 13 MARCH 2020,P :05) .

وتشير خريطة توزع خسائر قطاع السياحة خلال الربع الأول من سنة 2020 إلى أن قارة آسيا ذات النصيب الأكبر من الخسائر في عدد الوافدين الدوليين حيث تراجع بنسبة 35 % بعد أن حقق معدل نمو بنسبة 4 % في سنة 2019، تليها أوربا بنسبة 19 % مقارنة بمعدل نمو4 % في سنة 2019 ثم القارة الأمريكية بحوالي 15 % بعدل تسجيل معدل نمو 2 % في سنة 2019، في حين قدرت نسبة تراجع الوافدين الدوليين إلى إفريقيا ب 12% بعد تسجيل نمو بحوالي 6 %، وأخيرا الشرق الأوسط بنسبة 11 % مقارنة بمعدل نمو 7% في سنة 2019. وتشير البيانات المتاحة إلى أن السياحة الدولية سوف تتراجع بحوالي 22 % خلال الربع الأول من سنة 2020، وانخفاض في عدد الوافدين في مارس بحوالي 57 %، وهذا يترجم إلى خسارة 67 مليون وافد دولي وحوالي 80 مليار دولار أمريكي .(UNWTO, 2020,P:07)

وبالنسبة للسياحة البينية العربية بنهاية سنة 2019 وصلت أعداد السائحين لحوالي 92 مليون سائح ونموها إلى 47 % لتصبح حوالي 10% بعد تفشي فيروس كورونا، وكان من المتوقع وصول حجم الاستثمارات إلى 323 مليار دولار بنهاية سنة 2020 بيد أن الآثار السلبية لفيروس كوفيد -19 أدت إلى تكبد خسائر بحدود 97 مليار دولار.

على المستوى العربي تكبدت السياحة العربية خسائر تقدر بحوالي 15,3 % مليار دولار، وقد يصل حجم الخسائر إلى 60 % وسيكون التأثير الأكبر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تدني حجم الاستثمارات إلى 30% ، وعلى المستوى الدولي أشارت منظمة السياحة العربية إلى أنه قد يتعرض أكثر من 50 مليون موظف يعمل في القطاع السياحي للتوقف عن العمل، وسوف تصل خسائر السياحة العالمية إلى 90 مليار دولار مع تسجيل انخفاض في نسبة الطلب على الطيران إلى 0,6 % ، بعد أن كان متوقع زيادتها لتصل إلى 4,8 % ومن الآثار الكارثية للإغلاق الكبير تسجيل انخفاض في معدل الحجوزات السياحية بشكل عام بنسبة تصل لأكثر من 80% (المنظمة العربية للسياحة، 2020، ص-ص:23-24) كما أنه من بين 217 وجهة، وضعت 163 (75 %) قيود كاملة على السياحة على السياحة الدولية وذلك اعتبارا من ماي 2020، وإلى غاية شهر جويلية 2020 اعتمدت فقط سبع وجهات تخفيف لقيود السفر (UNWTO, 2020,P:04)في ظل جو من عدم اليقين والإجراءات المشددة للسلامة الصحية، كضرورة لإعادة تنشيط الحركة الاقتصادية.

بصفة عامة، فإن حالة عدم اليقين، وفقدان ثقة الأفراد، وسيادة حالة الحجر، والقيود المفروضة على السفر، دفع WTTC ، بالتعاون مع Oxford Economics إلى بعث جملة من السيناريوهات التي تعمل على توضيح الحالات الممكنة لأداء القطاع السياحي العالمي، وتتراوح هذه السيناريوهات بين تواصل انتشار الوباء وبالتالي حالة الإغلاق، أو الانحسار التدريجي له، واعتماد إجراءات السلامة والتباعد والتخفيف من قيود الإغلاق، حيث من المتوقع أن تصل خسائر الوظائف للسفر والسياحة سنة 2020 إلى 98.2 مليون للسيناريو الصعودي و 121.1 مليون لسيناريو خط الأساس و197.5 مليون لسيناريو الهبوط. ومن المتوقع أن تبلغ خسائر الناتج المحلي الإجمالي للسفر والسياحة 2.686 مليار دولار لسيناريو الصعود، و435. 3مليار دولار لخط الأساس.و5.543 مليار دولار لسيناريو الهبوط. (World Travels And Tourism Council, 2020,P:03) ،وقد أقرت منظمة السياحة الدولية في سياق هذه السيناريوهات بتراجع عدد السياح إلى حوالي 58

% بالمقارنة بسنة 2019 في إطار السيناريو الأول الذي يستند إلى الفتح التدريجي للحدود وانطلاق رحلات الطيران الداخلي في بداية شهر أوت 2020. ويذهب السيناريو الثاني إلى انخفاض عدد السائحين إلى 70 % مقارنة بسنة 2019 ، وذلك في سياق الفتح التدريجي وتخفيف قيود السفر انطلاقا من شهر سبتمبر 2020، أما السيناريو الثالث والمتعلق باستمرار تفشي والوباء، وبالتالي استمرار حالة الإغلاق حتى ديسمبر 2020، فإنه سيتم تسجيل انخفاض في أعداد السائحين بحوالي 78 % . أما الإيرادات السياحية، فمن المتوقع أن تنخفض بنسبة 62 % طبقا للسيناريو الأول، ويمكن أن يصل الانخفاض إلى 73 % تبعا للسيناريو الثاني، ويتعمق الانخفاض إلى 79 % في إطار السيناريو الثالث. (UNWTO, May 2020,P :15-17).

2-2- الجهود المبذولة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 على قطاع السياحة على المستوى العالمي والعربي

أشار المجلس الدولي للسياحة والسفر إلى أنه، في كثير من الأحيان تميل البلدان إلى التركيز على السياحة الدولية، بسبب الإيرادات المكتسبة، بينما يمكن أن تكون السياحة الداخلية أداة قوية لتوليد فرص العمل، والنمو الاقتصادي، وكذلك الحد من الفقر، وتحديث البنية التحتية. وفي الواقع، من المرجح أن تكون السياحة الداخلية محركًا رئيسيًا في التعافي الأولي للقطاع من الآثار الكارثية لجائحة COVID-19. (World Travels And Tourism Council, June 2020, P: 01)، وبالتالي فإن قطاع السياحة سوف يعتمد خطة تنشيط السياحة الداخلية، واقرن ذلك مع سريان الإجراءات الإحترازية للسلامة الصحية، وذلك كحل منطقي للتخفيف من فاتورة الخسائر التي سببها كوفيد- 19، خاصة مع حالة اللايقين التي تميز المرحلة القادمة، وصعوبة كسب ثقة السياح على الأقل إلى غاية الإعلان عن وجود لقاح وانحسار الفيروس (إلى غاية كتابة هذه الورقة البحثية صرحت تقريبا خمس دول كبرى عن ان اللقاح سوف يكون جاهز بحلول سبتمبر 2019).

ونظرًا للطبيعة الاقتصادية الشاملة للسياحة، وتأثيرها الاجتماعي العميق، خاصة وأن هذا القطاع أثبت باستمرار مرونته وقدرته، ليس فقط على الارتداد كقطاع، ولكن أيضا قيادة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي الأوسع. لاسيما إذا ما توفر الدعم السياسي، والاعتراف الكافي، وإزاء هذه الخلفية، تدعو منظمة السياحة العالمية إلى (UNWTO, 13 MARCH 2020,P :05):

- الدعم المالي والسياسي لتدابير الإنعاش التي تستهدف قطاع السياحة في البلدان الأكثر تضرراً ؛
- تخطيط وتنفيذ تدابير الانتعاش والحوافز بالتنسيق مع المنظمات الإنمائية الدولية والجهات المانحة ؛
- تضمين الدعم السياحي في خطط وإجراءات التعافي الأوسع نطاقا للاقتصاديات المتأثرة.

كما أن هذا الوضع الذي يشهده قطاع السياحة والسفر الدولي، والذي يجعل من الصعب التنبؤ بموعد استئناف العمليات السياحية بالكامل، لم يمنع التوقعات بأن تكون هناك حاجة لتغييرات في طريقة تشغيل السياحة للخروج من الأزمة. وتماشيا مع الأولويات المحددة في المبادئ التوجيهية لمنظمة السياحة العالمية لإعادة تنشيط السياحة، فإن دعم تطوير وتنفيذ خطط الإنعاش، التي تساهم في أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس توصي بستة خطوط عمل لتوجيه الانتعاش السياحي المسؤول للناس والكوكب والازدهار، وهي: الصحة العامة والإدماج الاجتماعي وحفظ التنوع البيولوجي والعمل المناخي والاقتصاد الدائري والحوكمة والتمويل.

فقد أكدت أزمةكوفيد19 (COVID-19)على الحاجة لتعزيز قطاع السياحة،وبيت أهمية الترابط بين أصحاب المصلحة في السياحة وسلطت الضوء على هشاشة البيئة الطبيعية، والحاجة إلى حمايتها، خاصة في ظل التداخل الشديد لاقتصاديات السياحة والمجتمع والبيئة، وبالتالي أهمية سيادة أنماط الاستهلاك، والإنتاج المستدام لإعادة بناء منظومة سياحة أكثر قوة ومرونة، خاصة وأن هذا القطاع قد حقق خلال السنوات الماضية مكاسب هامة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي لابد من دعم انتعاش هذا القطاع، والانتقال إلى نموذج سياحي قائم على الاندماج الاجتماعي واستعادة وحماية البيئة.

يتضح من البحوث التي تطلقها WTTC في السابق والتجربة الحالية مع COVID-19 ، أنه لا يمكن لمجموعة واحدة من أصحاب المصلحة معالجة الصدمات المعاصرة بمفردها؛ حيث أنه يتعين أن يتم التعاون بين الحكومات، وكذلك التعاون بين القطاعين العام والخاص. فالتأثير الواسع لـ COVID-19 برهن على الحاجة الملحة إلى تحقيق التوازن بين حماية صحة الأفراد، وصحة الاقتصادات، كذلك تعد إدارة الخوف والذعر عاملا حاسما في انفراج أزمة القطاع السياحي - وما يرتبط بها من وباء - فوفقًا لمنظمة الصحة العالمية ، فإن 90٪ من الخسائر الاقتصادية أثناء أي فاشيات، تنشأ عن الجهود غير المنسقة وغير العقلانية التي يبذلها الجمهور لتجنب العدوى.

على هذا النحو، تظل أهمية اتخاذ نهج استراتيجي، مبني على الحقائق والخبرة ، وضمان استمرارية العمل، أمرًا أساسيًا للإدارة الناجحة والانتعاش السريع للأزمة. لتمكين القطاع من الإرتداد مرة أخرى في أعقاب -COVID 19 ، ويوصي WTTC بتنفيذ سياسات مثل: تحسين تسهيل السفر، وإزالة الحواجز، وتخفيف السياسات المالية، وإدخال الحوافز وكذلك دعم الأماكن، لتسريع انتعاش قطاع السياحة وقد أطلق WTTC بروتوكولات عالمية بهدف إعادة بناء الثقة بين المستهلكين حتى يتمكنوا من السفر بأمان بمجرد رفع القيود.

على المستوى العربي،وبالإضافة إلى الجهود المبذولة على مستوى كل دولة من أجل التخفيف من الآثار الكارثية التي لحقت بقطاع السياحة بسبب جائحة كورونا، فقد عملت المنظمة العربية للسياحة على تكوين فريق استراتيجي إقليمي لإدارة الأزمات، يعمل على (المنظمة العربية للسياحة، 2020، ص-ص:23-24) إنشاء صندوق مخصص لإدارة الأزمات والكوارث لقطاعات السياحة والنقل الجوي، وذلك تحت وصاية المنظمة العربية للسياحة بالتنسيق مع القطاع الخاص، والوزارات والبنوك والمصارف والجهات الدولية التمويلية. مع ضمان استمرار نشاط الصندوق إلى ما بعد زوال أزمة كورونا كما أن هذا الصندوق العربي يساهم في تنمية السياحة والسفر في العالم العربي، لإعطاء قيمة مضافة للقطاع السياحي، نظرا للأهمية النسبية المتنامية لهذا القطاع على مستوى الاقتصاديات العربية، حيث أدرج ضمن رؤيتها المستقبلية المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، وتنويع الاقتصاديات الريعية القائمة على تصدير المواد الأولية.

من الحلول الممكنة خلال المراحل الأولى لانحسار الوباء (تعتبر حلول ظرفية لابد من دعمها بحلول إستراتيجية بعيدة المدى، مثل : حصر الإمكانيات السياحية، ومدى ملائمة المشاريع السياحية، والبحث عن سبل التمويل المستدام للمشروعات السياحية، ودراسات الجدوى الخاصة بها وتشجيع الاستثمار من قبل القطاع الخاص في القطاع السياحي، من خلال توفير المناخ الخصب للاستثمار السياحي، والتأكيد على إرساء مبادئ السياحة المستدامة للحفاظ على المقومات السياحية، والبحث عن التكامل العربي في المجال السياحي عبر تسهيل حركة النقل وإجراءات الدخول ' منح التسهيلات)، ولتفادى الآثار السلبية الممكنة خلال فترات الأزمات، يمكن اقتراح ما يلي:

- تنشيط حركة السياحة الداخلية، مع الالتزام باشتراطات السلامة الصحية.
- تشجيع الحركية السياحية والاقتصادية بين الدول العربية ذات الحدود الجغرافية المشتركة، مع إمكانية فتح المجال لنطاق أوسع من الحركة السياحية البينية بين الدول العربية مع بداية فت حركة الطيران نسبيا.
- تقليص حجم رسوم الخدمات والضرائب المفروضة على المستثمرين في القطاع السياحي بسبب حالة الإغلاق.
- توسيع دائر الامتيازات الممنوحة للقطاع السياحة واعتباره محرك للقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تقديم إعانات للمشاريع السياحية القائمة وتلك في طور الانجاز لتجاوز مرحلة تعطل المحركات الأساسية للسياحة.

وأقرت المنظمة العربية للسياحة العربية من خلال خلية إدارة الأزمات السياحية،مجموعة من الحلول العاجلة لتدارك الآثار السلبية للقطاع السياحي تتمثل في (المنظمة العربية للسياحة، 2020، ص-ص:23-24) :

- رفع كفاءة المنشآت الطبية بالمناطق السياحية للتعامل مع الحالات الطارئة وطمأنة السائحين، .
- أهميه التأكيد على التعقيم والعزل في المنشآت السياحية
- .الاستمرار في تدريب العمالة علي سبل الوقاية الشخصية وللغير .
- تشجيع وتحفيز منصات التسويق والمبيعات الإلكترونية العربية.
- تزويد المطارات بأحدث أجهزه الكشف الطبي والتحاليل الحديثة وتدريب العاملين عليها .
- إقرار خطط إنقاذ وتحفيز مالي للمؤسسات ذات العلاقة لضمان استمرارية كوادرها الوظيفية في العمل، وذلك لتوفير شبكة أمان اجتماعية إضافة إلى توفير عودة سريعة للعمل بعد الجائحة.
- أن تطلب الحكومات من المقرضين وموردي الخدمات توفير فترة سماح للمؤسسات المعنية قبل استئناف تسديد مدفوعاتهم.
- أن يقوم مشغلو المطارات ومقدمو خدمات الملاحة الجوية بإعفاء شركات الطيران من دفع رسوم إيواء الطائرات وأيضا إلغاء أو تخفيض الرسوم الأخرى لاستخدام المطارات والمجال الجوي لفترة طويلة نسبيا لتعزيز الجاذبية السياحية للمقاصد.

أما على المدى المتوسط فقط تم سن ما يلي:

- تعويض التكاليف الإضافية الجديدة على الشركات المعنية التي تتعلق بإجراءات الاحتواء والتعقيم.
-إلغاء تأشيرات السفر أو تبسيطها قدر المستطاع فضلا عن تقليص التكلفة أو إلغائها.
- تقليص «الحواجز غير الضرورية» في الموانئ والمطارات.
- تخفيض الضرائب على المسافرين مثل ضريبة السفر جوا وضرائب الإقامة في الفنادق.
- رفع ميزانيات الترويج للأماكن والمقاصد السياحية
- تقديم إعفاءات ضريبية للقطاعات المعنية لمدة سنتين على الأقل.

إن هذه الإجراءات المقترحة لإعادة إنعاش قطاع السياحة على المستوى العربي، تتباين فعاليتها في أن تؤتي أكلها من دولة عربية إلى أخرى ففي الجزائر مثلا فإن هذا القطاع يحتاج أصلا إلى إصلاحات عميقة، حيث تبقى مساهمته في التنمية جد ضئيلة مقارنة مع المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر.

خاتمة

يعتبر النشاط السياحي أحد القطاعات الإستراتيجية، التي يرتكز عليها نموذج التنمية في اقتصاد أي بلد يتوفر على المقومات السياحية المطلوبة، ويمكن تبرير أهمية القطاع السياحي في إمكانية أن يصبح البديل التنموي الفعال ضمن رؤية الانطلاق الاقتصادي وخطط التنويع، من خلال أثره المباشر على المتغيرات الكلية للاقتصاد، باعتباره مصدراً أساسياً ومهماً في استقطاب العملة الصعبة وخلق فرص العمل، والمساهمة في تنويع مصادر الدخل وتحفيز

باقي القطاعات الاقتصادية (إنتاجية - تجارية - خدمية) بما في ذلك القطاع الصناعي، فضلا عن دوره المحوري في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وخاصة المشاريع الصغيرة، بما يحسن مستوى المعيشة للفئات المحلية ويعيد توزيع دالة الرفاهية عبر المستوى المحلي، لاسيما إذا ما وجد الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي البيئة الجاذبة والخصبة.

على الرغم من المؤشرات الايجابية التي تمتع بها قطاع السياحة خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث حقق معدل نمو بلغ 4% متجاوزا بذلك معدل نمو الاقتصاد العالمي على مدى الخمس سنوات الأخيرة، فضلا عن التمتع المرنة والقوة النسبية، التي ترجمت من خلال انخفاض مدة التعافي من الصدمات والأزمات من 26 شهر إلى نحو 10 أشهر كأقصى تقدير، إلا أن الأزمة الصحية العالمية كوفيد- 19، شكلت أكبر صدمة يتلقاها القطاع لتعصف بكل المؤشرات الإيجابية المحققة، بسبب إجراءات مواجهة الأزمة الصحية وفرض الإغلاق الكبير الذي عطل مختلف الأنشطة السياحية والأنشطة المرتبطة بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة منذ شهر فيفري 2019 مما فرض حالة من عدم اليقين، وحالة من الذعر وفقدان الثقة للأفراد ..... أدت إلى انخفاض بنسبة تتراوح بين 58 % إلى 78 % في عدد السائحين الدوليين، وهو ما سيترتب عليه تراجع في الإنفاق السياحي والاستثمارات السياحية، وهناك ما بين 100 إلى 120 مليون وظيفة سياحية مباشرة في خطر تبعا للسناريوهات التي قدمتها منظمة السياحة العالمية، وكذلك المجلس العالمي للسياحة، وما يتبع ذلك من أثار اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة تسهم في تغذية عكسية لتُعمق الآثار الكارثية على قطاع السياحة.

إن المبررات التي تنصب قطاع السياحة كقطاع استراتيجي ضمن التنمية المستدامة، إذا ما تم تجاوز التعارض في الفلسفة التنموية للسياحة ومضمون الاستدامة، عبر استجابة السياحة للمتطلبات الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية للتنمية المستدامة، تم تجسيده ضمن أجندة السياحة العالمية إلى غاية 2030، لكن أزمة كورونا دفعت للبحث بصورة جدية في استعادة انتعاش هذا القطاع في سياق رؤية لنموذج سياحي قائم على الاندماج الإجتماعي واستعادة حماية البيئية، وأخذ بعين الاعتبار الترابط بين أصحاب المصلحة، والتشديد على التعاون الدولي لاستعادة هذا القطاع نشاطه، كذلك لابد يراعي ملف تطوير نموذج السياحة الدولية مجموعة من العوامل المهمة المتعلقة بتنامي خطر الوباء في القرن الحادي والعشرين والمتمثلة في عدد السكان المتنامي بسرعة والمتنقل،اتجاهات التحضر وتركيز السكان، الإنتاج الغذائي الصناعي في سلاسل القيمة العالمية زيادة استهلاك ،تطور شبكات النقل العالمية التي تساهم في انتشار الأمراض....، بالتالي لابد من الفهم العميق للعلاقة بين الأوبئة والسفر لفك شفرة الأمن الصحي والتغيير العالمي، وإمكانية بعث نظام السياحي قادر على التصدي للصدمات، وقد أظهرت العديد من الدراسات الدور الهام للسفر الجوي في تسريع وتضخيم انتشار الإنفلونزا والفيروسات التاجية، بالمقابل هناك عدة تحذيرات بأن الأوبئة تشكل تهديدًا كبيرًا للمجتمع والسياحة. مما يؤكد على أهمية دراسة النظام السياحي القائم على نحو يراعي البيئة، وصحة المجتمعات.

وقد اعتبر تنشيط السياحة الداخلية كمرحلة أولى واعتماد نظام إدارة للازمة السياحة الأشد ثقلا، بمثابة حلول ظرفية، تتمثل في تقديم الدعم المالي، ومحاولة الحفاظ على الوظائف... ، ولابد أن تدعم بحلول طويلة المدى(اصلاحات هيكلية) تتمثل في أخذ بعين الاعتبار عناصر البيئة وسلامتها كجزء هام في النشاط السياحي، والعمل تحسين البنية التحتية والخدمات السياحية، والقاعدة الرقمية، وبناء الثقافة المجتمعية القائمة على المرونة والتعاون بغية تحسين مدة الاستجابة والتعافي من الأزمات الممكن حدوثها مستقبلا، بحيث تتوفر مقومات استيعاب الإغلاق والتباعد على الأقل في المراحل الأولى التي يكون فيها الإغلاق والتباعد في الذروة.

المراجع

- Ekanayake E., Long A.E .(2012) .Tourism Development and Economic Growth in Developing Countries .The International Journal of Business and Finance Research.6

- OECD(March, 2020) .OECD Interim Economic Assessment Coronavirus: The world economy at risk .http://ccilc.pt/en/imprensa/oecd-interim-economic-assessment-coronavirus-the-world-economy-at-risk/

- Regina Scheyvens و، Matt Russell (2012) .Tourism and poverty alleviation in Fiji: comparing the impacts of small- and large-scale tourism enterprises .Journal of Sustainable Tourism.20

- Richardson, Robert B (2014), The Contribution of Tourism to Economic Growth and Food Security .
https://www.researchgate.net/publication/254388044_The_Contribution_of_Tourism_to_Economic_Growth_ad_Food_Security

- Stefan Gössling ،Daniel ScottK C. Michael Hall 2020) Tourism and global change: a rapid assessment of COVID-19 .Journal of Sustainable Tourism.

- United Nations, World Economic Forum (March,2020.) This is how much the coronavirus will cost the world's economy, according to the UN.:

https://www.weforum.org/agenda/2020/03/coronavirus-covid-19-cost-economy-2020-un-trade-economics-pandemic/

- The World Tourism Organization (UNWTO). (May 2020), World Tourism Barometer - Special focus on the Impact of COVID-19.

- The World Tourism Organization(UNWTO).(2020) . ONE PLANET VISION FOR A RESPONSIBLE RECOVERY OF THE TOURISM SECTOR, One Planet Sustainable Tourism Programme .

- United Nations .(2020) .World Economic Situation and Prospects 2020 https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-2020/

- World Bank .(2020) .Gobal Economic Prospects, June 2020 .Washington, DC.

- World Tourism Organisation (UNWTO) (2020) :https://www.unwto.org/ar/impact-assessment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism

- World Tourism Organization(UNWTO),(MARCH 2020) ,TOURISM AND COVID-19 .

- World Travels And Tourism Council (June 2020) .GLOBAL ECONOMIC IMPACT & TRENDS 2020 .

- World Travels And Tourism Council (MARCH 2018), TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2018 WORLD .

- World Travels And Tourism Council .(2020) .Economic Impact Reports: https://wttc.org/Research/Economic-Impact

- World Travels And Tourism Council .(2020) .TRAVEL & TOURISM RECOVERY SCENARIOS 2020 AND ECONOMIC IMPACT FROM COVID-19 .

-World Tourism Organization .(2020) .TOURISM IN THE 2020 AGENDA https://www.unwto.org/tourism-in-2030-agenda

-المنظمة العربية للسياحة. (2020). ملخص تقرير فريق إدارة الأزمات بخصوص جائحة كورونا 2019.

https://www.arab-tourismorg.org/research/the-summary-of-the-crisis-management-team-report-on-the-corona-2019-pandemic

-المنظمة العربية للسياحة. (2020). ملخص تقرير فريق إدارة الازمات عن انتشار فيروس كورونا و تأثيره على قطاع السياحة و السفر عالميا وفي العالم العربي.

https://www.arab-tourismorg.org/research/summary-of-corona-s-impact-on-the-tourism-and-aviation-sectors